

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي تشرين الثاني 2019

في تشرين الثاني 2019، أظهرت معظم المؤشرات الاقتصادية المتوافرة مزيداً من التراجع في النشاط الاقتصادي. ومن ناحية النشاط المصرفي، فقد سجّلت الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية تراجعاً في الشهر المذكور في موازاة التطورات الحاصلة في البلد منذ 17 تشرين الأول 2019 بحيث تراجعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 3,4% والتسليفات المعطاة له بنسبة 3,1%. أمّا صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي فارتفع بقيمة 1,1 مليار دولار في الشهر الحادي عشر من العام 2019 ليسجّل عجزاً بقيمة 3,5 مليارات دولار حتى تشرين الثاني 2019 مقابل عجز بقيمة 4,1 مليارات في الفترة ذاتها من العام 2018. على صعيد آخر، ارتفعت قليلاً موجودات مصرف لبنان الخارجية بالعملة الأجنبية (السائلة والأوراق المالية) إلى 38,1 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني 2019 مع رفع مصرف لبنان حصته في محفظة سندات اليوروبندز وارتفع الدين العام الإجمالي إلى ما يوازي 89,5 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور نتيجة زيادة اكتتابات مصرف لبنان الجديدة بسندات الخزينة بالليرة (بفائدة استثنائية) وأيضاً بالعملة الأجنبية. وعرفت معدلات الفائدة المصرفية تحركات في الاتجاهين، في حين بقيت معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة مستقرة.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في تشرين الثاني 2019، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة ما يعادل 5179 مليون دولار مقابل 3095 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5356 مليون دولار في تشرين الثاني 2018. وانخفضت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 17,0% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، تراجع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 61,0% في فترة كانون الثاني-تشرين الثاني 2019 مقابل 67,1% في الفترة ذاتها من العام 2018، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصة في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2016-2019				
نسبة التغير، % 2018/2019	2019	2018	2017	2016
	الشيكات بالليرة			
				- العدد (آلاف)
1,0-	4244	4288	4171	3910
				- القيمة (مليار ليرة)
1,8-	29763	30315	29465	27153
				- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
0,8-	7013	7070	7064	6945
	الشيكات بالعملة الأجنبية			
				- العدد (آلاف)
26,0-	4889	6611	6962	7386
				- القيمة (مليون دولار)
24,5-	30939	40981	42451	44280
				- متوسط قيمة الشيك (دولار)
2,1+	6328	6199	6098	5995
				مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
17,0-	76404	92094	93460	93905
				متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
1,0-	8366	8450	8395	8313
	دورة الشيكات، %			
				- العدد
	53,5	60,7	62,5	65,4
				- القيمة
	61,0	67,1	68,5	71,1

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في تشرين الثاني 2019، بلغت قيمة الواردات السلعية 1281 مليون دولار مقابل 1308 ملايين دولار في الشهر الذي سبق و1536 مليون دولار في تشرين الثاني 2018. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 2,8% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة كبيرة بلغت 24,9%.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها 33,5% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,3%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (8,7%)، ثمّ منتجات صناعة الأغذية (6,4%)، فمعدّات النقل (6,2%)، وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، حلّت الولايات المتّحدة الأميركيّة في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 8,7% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الصين (8,6%)، ثمّ الإتحاد الروسي (7,2%)، فايطاليا (7,0%)، واليونان (6,9%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، %	2019	2018	2017	2016	
2018/2019					
2,8-	17894	18411	17949	17537	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في تشرين الثاني 2019، بلغت قيمة الصادرات السلعية 309 ملايين دولار، مقابل 292 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و242 مليون دولار في تشرين الثاني 2018. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة جيّدة بلغت 25,9% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2019 بحسب نوعها كالآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 39,2% من مجموع الصادرات، تلتها الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (10,1%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (10,0%)، فمنتجات صناعة الأغذية (9,9%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,0%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 28,7% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (11,5%)، ثمّ المملكة العربية السعودية (6,6%)، فسورية (5,1%)، فالعراق (4,0%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، %	2019	2018	2017	2016	
2018/2019					
25,9+	3407	2706	2593	2732	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تشرين الثاني 2019، بلغ عجز الميزان التجاري 972 مليون دولار مقابل عجز قدره 1016 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1294 مليون دولار في تشرين الثاني 2018، وتراجع عجز الميزان التجاري إلى 14487 مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 مقابل عجز بقيمة 15705 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- في تشرين الثاني 2019، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية ارتفاعاً بقيمة 1143 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 198 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 954 مليون دولار في تشرين الثاني 2018. وتراجعت هذه الموجودات بقيمة 3511 مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، مقابل تراجعها بقيمة 4076 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع البناء

- في تشرين الثاني 2019، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 329 ألف متر مربع (2م) مقابل 326 ألف م² في الشهر الذي سبق و660 ألف م² في تشرين الثاني 2018. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 31,9% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2016-2019

نسبة التغير، %	2019	2018	2017	2016	
2018/2019					
31,9-	5735	8424	10829	11330	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في تشرين الثاني 2019، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري 35,8 مليار ليرة مقابل 34,3 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و75,3 ملياراً في تشرين الثاني 2018. وانخفضت هذه الرسوم بنسبة 30,9% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد تراجعت إلى 213 ألف طن في تشرين الثاني 2019 مقابل 289 ألف طن في الشهر الذي سبقه و384 ألف طن في تشرين الثاني 2018. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 30,9% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الجاري بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018.

قطاع النقل الجوي

في تشرين الثاني 2019، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 4585 رحلة، وعدد الركاب القادمين 208011 شخصاً والمغادرين 224874 شخصاً والعابرين 5789 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2801 طن مقابل 3167 طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، تراجع كلٌّ من عدد الرحلات بنسبة 0,6%، وحركة القادمين بنسبة 1,9%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 9,6%، في حين ارتفعت حركة المغادرين بنسبة 0,3%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2018 و2019

التغير، %	2019	2018	
0,6-	67445	67818	حركة الطائرات (عدد)
	37,4	35,0	منها: حصة الميديل ايست، %
1,9-	3995842	4074323	حركة القادمين (عدد)
	38,1	35,1	منها: حصة الميديل ايست، %
0,3+	4096958	4086246	حركة المغادرين (عدد)
	38,0	35,2	منها: حصة الميديل ايست، %
-	45952	4028	حركة العابرين (عدد)
9,6-	80443	88938	حركة شحن البضائع (طن)
	28,0	27,7	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الثاني 2019، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 123 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 357584 طناً والمشحونة 77869 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 14424 مستوعباً. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2018، تراجع كلٌّ من عدد البواخر بنسبة 6,0%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 15,8%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 12,1%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 15,7%.

بورصة بيروت

في تشرين الثاني 2019، تراجعت كثيراً حركة بورصة بيروت بحيث لم يبلغ عدد الأسهم المتداولة إلا 321620 سهماً بقيمة 3,6 ملايين دولار مقابل حركة تمثّلت بتداول 5199421 سهماً قيمتها 35 مليون دولار في الشهر الذي سبق (14323108 أسهم بقيمة 85,1 مليون دولار في تشرين الثاني 2018)، فيما بقيت قيمة الرسملة السوقية شبه مستقرّة على 7537 مليون دولار مقابل 7546 مليون دولار (9716 مليون دولار) في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الثاني 2019، استحوذ القطاع المصرفي على 61,4% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 37,6% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" و1% للقطاع الصناعي. على صعيد آخر، وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2018 و2019 يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 84,6 مليون سهم إلى 198,1 مليوناً.

- ارتفاع القيمة المتداولة من 605,8 ملايين دولار إلى 877 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في تشرين الأول 2019، بلغ العجز العام 652 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 965 مليار ليرة في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 340 مليار ليرة في تشرين الأول 2018. وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2018 و2019 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 14959 مليار ليرة إلى 14137 مليار ليرة، أي بمقدار 822 مليار ليرة وبنسبة 5,5%. فقد انخفضت كل من الإيرادات الضريبية بقيمة 457 مليار ليرة ومقبوضات الخزينة بقيمة 381 مليار ليرة مقابل ارتفاع بسيط في الإيرادات غير الضريبية (16 مليار ليرة، علماً أن الإيرادات من وفر الاتصالات انخفضت بقيمة 5 مليارات ليرة). وبالعودة إلى الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كل من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 667 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 154 مليار ليرة مقابل ارتفاع الضريبة على الدخل بقيمة 681 مليار ليرة (علماً أن قيمة ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بلغت 742 مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 22095 مليار ليرة إلى 20204 مليارات، أي بقيمة 1891 مليار ليرة وبنسبة 8,6%. ونتج ذلك من انخفاض كل من خدمة الدين العام بقيمة 137 مليار ليرة (من 6530 مليارات ليرة إلى 6394 ملياراً) عند مقارنتها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2018 و2019 والنفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين العام بقيمة 1755 مليار ليرة (من 15565 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-تشرين الأول 2018 إلى 13810 مليارات ليرة في فترة كانون الثاني-تشرين الأول 2019)، نتجت في جزء منها وبحسب المعطيات المتوافرة من انخفاض التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان وإلى البلديات بقيمة 108 مليارات ليرة لكلٍ منهما بالإضافة إلى انخفاض الدفع من الخزينة لحسابات الغير الأخرى بقيمة 279 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 7136 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2018 إلى 6066 ملياراً في الفترة ذاتها من العام 2019 وانخفضت نسبته من 32,3% من مجموع المدفوعات إلى 30,0% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً بمقدار 327 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2019 مقابل عجز أولي بقيمة 605 مليارات ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2018.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على كل من المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2018 و2019.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2-ت 1 2018	ك 2-ت 1 2019	
29,6	31,6	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
43,7	45,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني 2019، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 82543 مليار ليرة مقابل 80669 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و76575 مليار في نهاية كانون الأول 2018. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 5968 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019. وأصدرت وزارة المالية في شهر تشرين الثاني 2019 سندات من فئة 10 سنوات (1558 مليار ليرة منها 1500 مليار ليرة بفائدة استثنائية بنسبة 1%) وأخرى من فئة 7 سنوات (1922 مليار ليرة مقابل استحقاق سندات بقيمة 920 مليار ليرة) بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	شهر	
100,00	1,85	4,02	27,60	2,39	14,77	23,22	13,46	9,10	2,87	0,42	0,30	ك 1 2018
100,00	1,76	3,81	31,78	2,27	17,90	23,54	11,69	5,94	1,21	0,10	0,00	ت 1 2019
100,00	1,72	3,73	32,95	2,22	18,70	24,24	11,17	3,98	1,18	0,10	0,02	ت 2 2019

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يتبين من خلال توزع حصص المكتتبين بين نهاية تشرين الأول ونهاية تشرين الثاني 2019، ارتفاع حصة فئتي 10 سنوات إلى حوالي 33% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة وحصة السبع سنوات إلى 18,7% وحصة الخمس سنوات إلى 24,2% مقابل تراجع حصة الفئات الأخرى.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة من 81944 مليار ليرة إلى 83878 ملياراً بين نهاية تشرين الأول ونهاية تشرين الثاني 2019 (+1934 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ت 2 2019	ت 1 2019	ك 1 2018	
25103	25730	27126	المصارف
%29,9	%31,4	%35,0	الحصة من المجموع
47491	44967	39006	مصرف لبنان
%56,6	%54,9	%50,3	الحصة من المجموع
462	463	481	المؤسسات المالية
%0,6	%0,6	%0,6	الحصة من المجموع
9953	9881	9956	المؤسسات العامة
%11,9	%12,1	%12,8	الحصة من المجموع
869	903	1007	الجمهور
%1,0	%1,1	%1,3	الحصة من المجموع
83878	81944	77576	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة انخفاض حصة المصارف من 31,4% في نهاية تشرين الأول إلى 29,9% في نهاية تشرين الثاني 2019 مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان من 54,9% إلى 56,6% في نهاية الشهرين المذكورين على التوالي، فيما تراجعت قليلاً حصة القطاع غير المصرفي من 13,8% إلى 13,5%. تجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان اكتتب في شهر تشرين الثاني بسندات بقيمة 1500 مليار ليرة من فئة 10 سنوات بفائدة استثنائية قدرها 1% بالإضافة إلى اكتتابه بسندات من الفئات الأخرى.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية تشرين الثاني 2019، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 31552 مليون دولار مقابل ما يوازي 30449 مليوناً في نهاية الشهر الذي سبق (31327 مليون دولار في نهاية العام 2018). ويعود الارتفاع في شهر تشرين الثاني إلى إصدار سندات يوروبوندر بقيمة 3 مليارات دولار مقابل استحقاق سندات أخرى بقيمة 1,5 مليار دولار بالإضافة إلى فوائد قسيمة.

وفي نهاية تشرين الثاني 2019، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندر 14051 مليون دولار (أي ما نسبته 44,5% من مجموع المحفظة) مقابل 14764 مليون دولار (أي ما نسبته 48,5% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و16039 مليون دولار (أي ما نسبته 51,2% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2018.

الدين العام

في نهاية تشرين الثاني 2019، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 134888 مليار ليرة (أي ما يعادل 89,5 مليار دولار) مقابل 131299 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و128347 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 3589 مليار ليرة في شهر واحد وبقيمة 6541 مليار ليرة وبنسبة 5,1% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الحالي مقابل زيادة قدرها 6221 مليار ليرة ونسبتها 5,2% في الفترة ذاتها من العام 2018. ونتج ارتفاع الدين العام بشقيّه في شهر تشرين الثاني من زيادة محفظة سندات الخزينة بالليرة التي اكتتب مصرف لبنان بغالبيتها وسندات اليوروبوندر التي اكتتب بها مصرف لبنان.

أما ارتفاع الدين العام الإجمالي في فترة كانون الثاني – تشرين الثاني 2019 فنتج من ارتفاع الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 6425 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 116 مليار ليرة (77 مليون دولار) نتيجة استحقاق سندات يوروبوندر في كلّ من نيسان (500 مليون دولار) وأيار (650 مليون دولار) وتشرين الثاني 2019 (1500 مليون دولار) بالإضافة إلى قسائم الفوائد مقابل إصدار سندات يوروبوندر بقيمة 3 مليارات دولار في تشرين الثاني 2019.

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 121434 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2019، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 6,4% قياساً على نهاية العام 2018. وفي نهاية تشرين الثاني 2019، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 84277 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,5% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 50611 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,5% من الدين العام الإجمالي. في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة كلّ من المصارف إلى 30,3% في نهاية تشرين الثاني 2019 والقطاع غير المصرفي إلى 13,4% مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 56,3%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت 2019	ت 2019	ك 2018	
30,3	31,7	35,2	المصارف في لبنان
56,3	54,6	50,1	مصرف لبنان
13,4	13,7	14,7	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملة الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت 2019	ت 2019	ك 2018	
1,8	2,0	2,2	الحكومات
4,0	4,2	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,0	93,6	93,5	سندات يوروبونديز
0,2	0,2	0,2	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية تشرين الثاني 2019، وصلت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 391487 مليار ليرة (ما يوازي 259,7 مليار دولار)، مقابل 396177 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و376097 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (371614 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2018). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 4,1% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعه بنسبة أعلى بلغت 12,1% في الفترة ذاتها من العام 2018.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية نهاية تشرين الثاني 2019، تراجمت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 252307 مليارات ليرة (ما يوازي 167,4 مليار دولار)، وشكّلت 64,4% من إجمالي المطلوبات مقابل 261137 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و269173 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (267553 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2018). وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 6,3% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,6% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 74,69% في نهاية تشرين الثاني 2019 مقابل 73,43% في نهاية تشرين الأول 2019 و70,62% في نهاية العام 2018 (69,89% في نهاية تشرين الثاني 2018).

- في نهاية تشرين الثاني 2019، تراجمت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 195110 مليارات ليرة وشكّلت 49,8% من إجمالي المطلوبات، مقابل 200243 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و205859 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (204731 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2018). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 5,2% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,7% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وفي التفصيل، تراجمت ودائع المقيمين بالليرة بالنسبة 19,4% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، في حين ازدادت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 2,2%، وارتفع معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 70,81% في نهاية تشرين الثاني 2019 مقابل 69,06% في نهاية الشهر الذي سبق و65,66% في نهاية العام 2018 (64,86% في نهاية تشرين الثاني 2018).

وفي نهاية تشرين الثاني 2019، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 33170 مليون دولار مقابل 35533 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و37725 مليون دولار في نهاية العام 2018 (37381 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2018). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 12,1% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 6,3% في الفترة ذاتها من العام 2018.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية تشرين الثاني 2019، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 9355 مليون دولار مقابل 9750 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و9261 مليون دولار في نهاية العام 2018 (8989 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2018).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية تشرين الثاني 2019، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 31006 مليارات ليرة (20,6 مليار دولار) مقابل 31058 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و30383 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (30446 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2018)، وشكّلت 7,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة 39,2% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 2,1% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 5,6% في الفترة ذاتها من العام 2018.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية تشرين الثاني 2019، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 234060 مليار ليرة مقابل 232576 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و196288 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (194909 مليارات ليرة في نهاية تشرين الثاني 2018). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 19,2% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 25,0% في الفترة ذاتها من العام 2018.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية تشرين الثاني 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 70165 مليار ليرة أو ما يعادل 46544 مليون دولار، مقابل 47573 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و52269 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (52378 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2018). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجعت بنسبة 11,0% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، مقابل تراجعها بنسبة 2,3% في الفترة ذاتها من العام 2018. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية تشرين الثاني 2019، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 45832 مليار ليرة، مقابل 47467 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و50651 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (49074 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2018). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 9,5% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,9% في الفترة ذاتها من العام 2018.

وفي التفصيل، تراجعت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 1823 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 لتبلغ 24650 مليارات ليرة في نهاية تشرين الثاني 2019، والتسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 2996 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 21182 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية تشرين الثاني 2019، تراجمت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى 18868 مليون دولار مقابل 20695 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و25202 مليون دولار في نهاية العام 2018 (24063 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2018). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 25,1% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 2,0% في الفترة ذاتها من العام 2018.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية تشرين الثاني 2019، تراجمت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية، إلى ما يوازي 205681 مليار ليرة، مقابل 208590 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و212993 مليار ليرة في نهاية العام 2018 (211525 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2018). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجمت بنسبة 3,4% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، مقابل ارتفاعها بنسبة 1,2% في الفترة ذاتها من العام 2018. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دولة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) إلى 67,89% في نهاية تشرين الثاني 2019 مقابل 66,92% في نهاية الشهر الذي سبقه و63,93% في نهاية العام 2018 (63,26% في نهاية تشرين الثاني 2018). وتأتى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 7312 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 2701 مليار ليرة (ما يعادل 1792 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 5203 مليارات ليرة (ما يعادل 3452 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 2502 مليار ليرة (1660 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.
 - ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 3322 مليار ليرة.
 - ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 2580 مليار ليرة.
 - تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 8745 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 5201 مليار ليرة (حوالي 3450 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 3544 مليار ليرة.
 - ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 3392 مليار ليرة.
- وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 29,4%، في حين تراجمت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 14,0%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها

المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني 2019، ارتفعت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى 6,62% مقابل 6,55% في نهاية الشهر الذي سبق (6,11% في كانون الأول 2018)، وارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 1725 يوماً (4,74 سنوات) مقابل 1639 يوماً (4,50 سنوات) و1628 يوماً (4,47 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية على جميع فئات السندات بالليرة المُصدّرة في الشهر الحادي عشر من العام 2019 على النحو التالي: 5,30% لفئة الثلاثة أشهر، 5,85% لفئة الستة أشهر، 6,50% لفئة السنة، 7,00% لفئة السنتين، 7,50% لفئة الثلاث سنوات، 8,00% لفئة الخمس سنوات، 9,00% لفئة السبع سنوات، و10% لفئة العشر سنوات للسندات العادية، علماً أن المصرف المركزي اكتتب بسندات من هذه الفئة بقيمة 1500 مليار ليرة بفائدة استثنائية قدرها 1%.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية تشرين الثاني 2019، ارتفع معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) إلى 7,38% مقابل 6,84% في نهاية الشهر الذي سبق (6,81% في نهاية العام 2018)، كما ارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 8,09 سنوات مقابل 7,28 سنوات (7,83 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. ويفسّر هذا التطور باستحقاق سندات يوروبندز بقيمة 1,5 مليار دولار بفائدة 5,45% مقابل إصدار سندات بقيمة 3 مليارات دولار نصفها لأجل 10 سنوات بفائدة 11,5% والنصف الآخر لأجل 16 سنة بفائدة 12%.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الثاني 2019، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية بواقع 37 نقطة أساس إلى 9,40% مقابل 9,03% في الشهر الذي سبق (7,97% في تشرين الثاني 2018)، في حين انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 150 نقطة أساس إلى 9,69% مقابل 11,19% (10,15%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الثاني 2019، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 73,51% مقابل 62,03% في الشهر الذي سبق (17,07% في تشرين الثاني 2018). وقد ارتفع حجم العمليات بين المصارف خلال الشهر المذكور، وراوح معدل الفائدة بين 30% كحدّ أدنى و100% كحدّ أقصى. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

ت 2019 2	ت 2019 1	ت 2018 2	
9,40	9,03	7,97	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
9,69	11,19	10,15	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
73,51	62,03	17,07	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الثاني 2019، انخفض المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان بواقع 30 نقطة أساس إلى 6,31% مقابل 6,61% في الشهر الذي سبق (4,90% في تشرين الثاني 2018)، فيما ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 59 نقطة أساس إلى 10,64% مقابل 10,05% (8,57%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الثاني 2019، تابع متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر انخفاضه إلى 1,91% من 1,98% في الشهر الذي سبق (2,65% في تشرين الثاني 2018). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

ت 2019 2	ت 2019 1	ت 2018 2	
6,31	6,61	4,90	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
10,64	10,05	8,57	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
1,91	1,98	2,65	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في تشرين الثاني 2019، أقلّ متوسط سعر الدولار الأميركي الرسمي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 19 يوماً في الشهر الحادي عشر من العام 2019.

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 38109 ملايين دولار في نهاية تشرين الثاني 2019 مقابل 37942 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (40887 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني

2018). وعلية، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 1565 مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2019 مقابل انخفاضها بقيمة 1105 ملايين دولار في الفترة ذاتها من العام 2018.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الثاني 2019، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,61% قياساً على الشهر الذي سبق ليكون بذلك قد سجّل ارتفاعاً بنسبة 1,24% قياساً على كانون الأول 2018. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2018، فيكون قد سجّل انخفاضاً بنسبة 0,52%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 1,96% في شهر تشرين الثاني 2019 قياساً على الشهر الذي سبق، ليكون بذلك قد ارتفع بنسبة 4,14% قياساً على كانون الأول 2018. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2019 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2018، ارتفاعاً بنسبة 2,64%.

